A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/40/459
E/1985/133
5 July 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
الدورة الاربعون
البند ٨٤ من القائمة الأولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
مناقشة عامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

رسالة مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لبولندا لدى الامم المتحدة

بالنيابة عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية هنغاريا الشعبية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية كوبا وجمهورية رومانيا الاشتراكية وجمهورية فييت نام الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتشرف بأن احيل طي هذا نص البلاغ الصادر عن الدورة الاربعين لمجلس التعاضد الاقتصادي المعقود في وارسو في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

واكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذا البلاغ كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٨٤ من القائمة الاولوية ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥ .

(توقيع) ستانيسلو توربانسكي
السفير
الممثل الدائم

* A/40/50/Rev.1 .

** E/1985/100 .

../..

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

البلاغ الصادر عن مجلس التعاضد الاقتصادى في
دورة انعقاده الاربعيـــن

عقدت الدورة العادية الاربعون لمجلس التعاضد الاقتصادى في الفترة مـــن ٢٥ الى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ في وارسو ، عاصمة جمهورية بولندا الشعبية .

وقد حضر الدورة وفود برئاسة ج . تيليبوف ، رئيس مجلس الوزراء في جمهوريـــة بلغاريا الشعبية ، وج . اياز ار ، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية هنغاريا الشعبيـــة ، وتوهوو ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بجمهورية فييت نام الاشتراكية ، و و . ستوف ، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وس . ر . رود ريغيز ، نائب رئيـــس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا ، ود . سودنوم ، رئيس مجلـــس الـــوزراء بجمهورية منغوليا الشعبية ، و و . ياروزيلسكي ، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية بولنـــدا الشعبية ، وس . واسكاليسكو ، رئيس وزراء جمهورية رومانيا الاشتراكية ، ون . تيخونـــوف ، رئيس مجلس الوزراء باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ول . ستراكوفال ، رئيـــس حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وأيضا ف . سيشيف ، امين المجلس وممثلو اجهزة مجلس التعاضد الاقتصادى .

وبموجب اتفاق معقود بين مجلس التعاضد الاقتصادى وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، حضر الدورة وفد عن هذه الحكومة برئاسة ب . سريبريك ، نائب رئيس المجلس التنفيذى الاتحادى .

ودعي للحضور كمراقبين ممثلو جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية افغانستـــان الديمقراطية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبيـــة وجمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية نيكاراغوا واثيوبيا الاشتراكية .

ورأس الدورة و . ياروزيلسكي ، رئيس وفد جمهورية بولندا الشعبية .

ولاحظت الدورة المغزى الكبير لانتصار الشعوب المحبة للحرية على الفاشيـــة الهتلرية والروح العسكرية اليابانية الذى تحتفل بذكراه السنوية الاربعين هذا العـــام البلدان الاشتراكية والانسانية التقدمية جمعاء .

لقد قام الاتحاد السوفياتي بدور حاسم في تحرير البشرية من العبودية الفاشية . وقدمت سائر الشعوب الداخلة في الائتلاف المناهض لهتلر وكذلك جميع اولئك الذيـــن

../..

Digitized by UNOG Library

قاموا بدور في الكفاح ضد الفاشية اسهاما كبيرا في هذا النصر . ان الهزيمة الساحقة التي منيت بها الفاشية والختام الناجح للحرب كانا من الاحداث ذات الدلالة الفائقة والأهمية التاريخية على النطاق العالمي . فقد تسارعت العمليات الثورية في عدد كبير من البلدان . ونشأ نظام الاشتراكية العالمي ونظم مجتمع البلدان الاشتراكية ولا يزال يمضي على طريق التطور . كذلك عجل النصر على الفاشية بانهيار نظام الامبريالية الاستعماري .

واليوم تمثل الاشتراكية قوة جبارة تمارس نفوذا قويا على تطور البشرية ، وعاملا لا يقهر من أجل السلم وضمانا لأمن الشعوب .

ولاحظت الدورة مع الارتياح ان بولندا ، التي تلقت الضربة الاولى من المعتدين النازيين وبدأت حياة جديدة كبلد اشتراكي مستقل ، تسهم مع سائر البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي اسهاما له قيمته في تعزيز السلم وفي تعاون البلدان الشقيقة كما انها صامدة في وجه الدسائس التي يحوكها الامبرياليون .

واثناء النظر في حالة تنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الرفيع المستوى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (حزيران/يونيه ١٩٨٤) والدورة الثامنة والثلاثين (الاستثنائية) للمجلس ، وجه النظر للدور المتزايد للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين البلدان الشقيقة في تعزيز كفاءة الانتاج الموجه للمجتمع . ويجري في البلدان الشقيقة تكريس الجهود لتنفيذ قرارات المؤتمر والعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية المنسقة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل ولتكثيف التعاون المتبادل . ويمثل هذا عاملا هاما بالنسبة للتنمية اللاحقة في البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وبالنسبة لتعزيز وحدتها وتضامنها .

وفي العام الماضي وهذا العام كان التحضير لمؤتمرات الاحزاب الشيوعية والعمالية وعقد هذه المؤتمرات جزءا هاما في حياة شعوب البلدان الاعضاء في المجلس . ويجري الاضطلاع بالكثير من هذه البلدان لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى العمل الشعبي والنشاط السياسي وتهيئة الظروف الضرورية لرفع مستوى معيشة السكان وتحسين هيكل الاقتصاد الوطني وكافة جوانب حياة المجتمع وتنمية التعاون المتبادل وتكثيف التكامل الاقتصادي الاشتراكي .

وقد ارتفع الدخل القومي في البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ككل في عام ١٩٨٤ بنسبة ٣ر٦ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٣ ، وزاد الانتاج الصناعي بنسبة ٤ر٤ في المائة والانتاج الزراعي بنسبة ٣ في المائة . كذلك الدخل الفردي

Digitized by UNOG Library

الحقيقي بنسبة ٦ر٢ في المائة . ويجرى تحسين برامج كبيرة لبناء المنازل والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي .

وبلغ مجموع قيمة التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في عام ١٩٨٤ ، ما يربو على ٣١٣ بليونا من الروبلات القابلة للتحويل ، بزيادة قدرها ٩ر٧ في المائة عن عام ١٩٨٣ . واتسعت التجارة بين هذه البلدان بسرعة أكبر . فقد زادت في عام ١٩٨٤ بنسبة ٦ر١٠ في المائة ومثلت نحو ٦٠ في المائة من التجارة الكلية.

ووفقا لقرارات المؤتمر الاقتصادى يعمل البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى واجهزة المجلس بشكل متسق لدفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي . وفيما يتعلق بالبرنامج المركّب الذى وضع من اجل التقدم العلمي والتكنولوجي الذى يمتد على فترة تتراوح ما بين ١٥ الى ٢٠ سنة ، كرست الدورة اهتماما خاصا لضرورة الربط الوثيق بين التعاون العلمي والتكنولوجي والتعاون الصناعي .

وفي سياق تنفيذ الاهداف المحددة للمؤتمر الاقتصادى فيما يتعلق بدفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي ، تم التركيز ، في اطار المجالات ذات الاولوية التي حددها المؤتمر ، على التعاون في مجالات الهندسة الميكانيكية والكترونات الراديو وغيرها من الفروع . وتنفيذا للاتفاقات الواسعة النطاق المتعلقة بالتخصص والتعاون ، تحققت زيادة كبيرة في الامدادات المتبادلة من الالات والمعدات التي تشمل التكنولوجيا الجديدة والسلع الالكترونية ، كما يجرى حاليا تنظيم التعاون في مجال علوم الانسان الآلي المستخدم في الصناعة .

وتم ،خلال اجتماع الدورة ، التوقيع على اتفاق عام بشأن التعاون الشامل في تطوير وتنظيم انتاج متخصص ومنسق لنظم انتاج مرنة في مجال الهندسة الميكانيكية والاخذ بها على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني . ومن المزمع ايجاد منظومات من معدات آلية متقدمة لأنواع مختلفة من العمليات التكنولوجية في الصناعة ، والنقل ،والتخزين ووحدات نموذجية للانسان الآلي المستخدم في الصناعة ،ونظم الادارة والتخطيط الآلية لتنفيذ البرمجة ، ووضع المعايير التقنية وتوفير الكوادر . وسيؤدى تنفيذ الاتفاق الى زيادة تحسين هيكل الاقتصادات الوطنية للدول الاطراف ورفع المستوى التقني لهذه الاقتصادات .

وعهدت الدورة الى اجهزة المجلس ، ولاسيما اللجنة المعنية بالتعاون في مجال الهندسة الميكانيكية التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادى ، بمهمة العمل على

Digitized by UNOG Library

زيادة تنمية التخصص والتعاون الصناعيين ، لا سيما في انتاج الآلات والمعدات الحديثة العالية النوعية تتفق مع المعايير التقنية الدولية .

وتقوم البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى بتعبئة مواردها ، وتوحيد جهودها ، وتوريد المنتجات اللازمة الى بعضها البعض بغية تحسين موارد الوقود والكهرباء والمواد الاولية بجميع البلدان الاعضاء في الجماعة .

وقد بدأت أعمال الانشاء في مصنع كريفوا روج للتعدين والاغناء لانتاج المواد الاولية اللازمة للصناعات المعدنية . ويجرى العمل حاليا في المرحلة النهائية لانشاء أول وحدة لانتاج الكهرباء في محطة خملنسكي للطاقة النووية بطاقة قدرها مليون كيلووات وقد تم انشاء خط لنقل الكهرباء من هذه المحطة الى جمهورية بولندا الشعبية . كما بدأ تشغيل وحدات جديدة لانتاج الكهرباء في محطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية في جنوب اوكرانيا ويجرى حاليا بصورة مشتركة انشاء خط نقل فرعي بقدرة ٧٥٠ كيلوفولت يصل بين هذه المحطة بجمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية بلغاريا الشعبية . وقد بدئ في انشاء وحدات جديدة لانتاج الكهرباء من المحطات النووية في جمهورية المجر الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية السوفياتية . ويجرى وضع برنامج يمتد حتى عام ٢٠٠٠ لبناء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية ومحطات نووية لتوليد الحرارة في البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى . ويجرى العمل لتهيئة الظروف اللازمة للتعاون في انشاء خط انابيب الغاز الكبير الذى يمتد من يامبورغ الى الحدود الغربية لاتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية .

ولاحظت الدورة ان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى تعكف على تنفيذ مجموعة من التدابير لتكثيف الجهود لتحقيق الادارة الرشيدة للموارد . وقد جعل ذلك في الامكان كفالة تنمية اقتصاداتها وتحقيق تخفيضات معينة في نفس الوقت في استهلاك الطاقة والمواد اللازمة للانتاج . بيد انه مازالت هناك ، في هذا الصدد ، احتياطيات كبيرة . وتم التأكيد على اهمية زيادة تبادل الخبرة المتقدمة في هذا المجال وتطبيقها في الاقتصاد الوطني بوصفها عاملا رئيسيا لتكثيف الانتاج . وتنفيذا لسياسة الاقتصاد في الموارد التي حددها مؤتمر موسكو الرفيع المستوى بوصفها احد مجالات العمل الرئيسية لحل مشكلة الوقود والمواد الخام ، اعتمدت الدورة برنامجا للتعاون في البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى يمتد حتى عام ٢٠٠٠ للاقتصاد في الموارد المادية وترشيد استعمالها . ويتضمن ذلك تدابير للتعاون تزيد عن المائة تتوخى تطوير وادخال آلات ومعدات لتوفير الطاقة والمواد ، واجهزة

Digitized by UNOG Library

للتحكم ، ونظم آلية ، وتكنولوجيات اقتصادية متقدمة ومواد تتفق مع المعايير الدولية ، واستخدام الموارد الثانوية ، والمخلفات الصناعية ، ومصادر الطاقة المتجددة بشكل أوسع ، والاستعاضة عن الوقود السائل بالوقود الصلب والغازى . وكانت أول خطوة في تنفيذ ذلك البرنامج هي التوقيع ، خلال انعقاد الدورة ، على اتفاق عام بشأن التعاون متعدد الاطراف فيما يتعلق باستخدام الغاز الطبيعي كوقود لمحركات مركبات النقل .

واستعرضت دورة المجلس التقدم المحرز في تنسيق الخطط الاقتصادية الوطنية للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى للفترة ١٩٨٦ — ١٩٩٠ . ولوحظ فيما يتعلق بهذا العمل ، انه يجرى تنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادى بصورة مستمرة ، كما يتم المواءمة بين السياسات الاقتصادية في المجالات التي تتصل بالتعاون المتبادل ، ومن جانب البلدان المهتمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي تشمل تنسيق الاستثمارات الرأسمالية في مجالات ومشاريع يتم الاتفاق عليها . ولهذا الغرض ، وقعت البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى بالفعل على ١٧ برنامجا على صعيد ثنائي لتنمية التعاون التقني والعلمي والاقتصادى حتى عام ٢٠٠٠ . وفي مجال تنسيق الخطط المتعددة الاطراف ، يجرى وضع اتفاقات للتخصص والتعاون الصناعي ، وبناء مشاريع اقتصادية مشتركة ، واقامة تعاون علمي وتقني .

وقد تم حاليا الى حد كبير تحقيق التناسق فيما يتعلق بامدادات السلع على نحو متبادل لفترة الخطة الخمسية القادمة ، وتجرى مفاوضات مكثفة لاستكمال التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية . وقد اجريت دراسات عن عدد من مشاريع التعاون الرئيسية التي حددتها دورة المجلس في اجتماعها التاسع والثلاثين . وأولي اهتمام كبير للبدء في انتاج الآلات والمعدات الحديثة العالية الكفاءة والتوسع في انتاجها ولتحسين المواصفات التقنية للمنتجات التي يتم توريدها على اساس المعاملة بالمثل ورفع نوعيتها . ومن المعتزم ايضا زيادة ناتج الامدادات المتبادلة لمجموعة متنوعة من الآلات والمعدات التي تقيد الولايات المتحدة وبعض البلدان الرأسمالية الاخرى بصورة مفتعلة بيعها .

وتنفيذا لسياسة المؤتمر الاقتصادى في الاسراع بالتنمية وتحسين فاعلية الاقتصادات الوطنية لجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوبا ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، ولتشجيع مشاركتها على نطاق اوسع في التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل ، تواصل البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى وعلى رأسها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تقديم المعونة والمساعدة الاقتصادية الى تلك البلدان بغية

Digitized by UNOG Library

تنمية القطاعات الرئيسية لاقتصاداتها الوطنية . وقد قرر اجتماع دورة المجلس استعراض مسألة تعميق وتحسين التعاون بين البلدان الاوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوبا ، وجمهورية منغوليا الشعبية .

وبعد النظر فيما قام به مجلس التعاضد الاقتصادى من أعمال اقرت الدورة الانشطة التي تضطلع بها اللجنة التنفيذية والاجهزة الاخرى التابعة للمجلس والرامية الى تنفيذ مقررات المؤتمر الاقتصادى على نحو مستمر ، والاجتماع (الاستثنائي) الثامن والثلاثين للدورة .

واتفقت البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، خلال مرحلة التنسيق النهائية للخطط الاقتصادية الوطنية للفترة ١٩٨٦ — ١٩٩٠ ، على ان تستكشف امكانات اضافية لتنمية التعاون الاقتصادى ، وعلى رأسه التخصص والتعاون الدوليين في مجال الانتاج ، وزيادة مبادلات السلع على اساس المعاملة بالمثل والاستفادة على نحو أكمل من الطاقات الانتاجية القائمة ، والنظر في القيام بمشاريع مشتركة لتحسين المواصفات التقنية وجودة أنواع هامة معينة من السلع التي يتم توريدها على اساس **المعاملة بالمثل** . وتم الاتفاق على ان يستكمل في المستقبل القريب الاعمال التحضيرية للتوقيع على اتفاقات جديدة وعلى تجديد الاتفاقات القائمة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والعلمي والتقني .

وكلفت دورة المجلس الاجهزة الاقتصادية لمجلس التعاضد الاقتصادى باجراء مشاورات حول امور تتعلق بزيادة تنمية التعاون القطاعي ، بما في ذلك التعاون الصناعي تسهيلا لتنفيذ الاجراءات التي تتخذها البلدان لتكثيف وزيادة الكفاءة الاقتصادية لانتاجها ، فضلا عن البحث عن احتياطيات لاستئناف زيادة التبادل في السلع على اساس التعامل بالمثل خلاف السنوات الخمس المقبلة ، مما يعزز اوجه التفاهم التي اتخذت صورة اتفاقات مناسبة .

واشير الى النجاح في تطوير العلاقات بين المجلس والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

واستمر التعاون المثمر بين المجلس ويوغوسلافيا على اساس الاتفاق مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وتحققت نتائج جمة في مجالات مثل صنع الآلات ، وعلوم المعادن الحديدية وغير الحديدية ، وهندسة الطاقة والاشغال المعدنية ، والهندسة الكيميائية والكهربائية ، والصناعات الغذائية .

وجرى التعاون على اساس اتفاقات مجلس التعاضد الاقتصادى مع العراق

Digitized by UNOG Library

وفنلندا والمكسيك . وايدت الدورة اتفاق التعاون بين مجلس التعاضد الاقتصادى وجمهورية موزامبيق الشعبية .

واخذ التعاون ينجح بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ونيكاراغوا ، وكذلك بين المجلس نفسه وذلك البلد على اساس الاتفاق الموقع في عام ١٩٨٣ .

وتحتج الدورة بشدة على الحصار الاقتصادى لنيكاراغوا الذى استهلته حكومة الولايات المتحدة ، فهو ينتهك جميع قواعد القانون الدولي ويخالف مبادئ العلاقات بين الدول ، وتدعو الدورة الى انهاء التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد المتمتع بالسيادة .

واكدت الدول اعضاء المجلس من جديد الطابع الثابت لسياستها في استمرار تكثيف وتوسيع التعاون مع البلدان النامية ، سواء بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. وتواصل البلدان اعضاء المجلس مساعدة هذه الدول على تعزيز استقلالها وتنميتها الاقتصادية ، وعلى تعزيز قطاع الدولة والقطاع التعاوني والاجهزة الاساسية للتخطيط الاقتصادى ، وعلى ايجاد وتوسيع معامل صناعية وغير صناعية وكذلك القطاع الزراعي - الصناعي ، وذلك بغية معالجة مشكلة الاغذية التي تعتبر من احد المشاكل التي تواجهها غالبية الدول النامية . واعربت هذه البلدان عن استعدادها لتوسيع التعاون الصناعي مع البلدان النامية على انتاج السلع الجاهزة ، مراعية في ذلك مصالح الأطراف وقدراتها . وسوف يستمر تزويد البلدان النامية بمساعدة نشطة على تدريب الموظفين الوطنيين الماهرين .

واكدت الدورة ان تنفيذ برنامج العمل الذى وضعه المؤتمر الاقتصادى الرفيع المستوى للبلدان الاعضاء في المجلس من اجل تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وايجاد امن اقتصادى واعادة الثقة في هذا المجال من العلاقات الدولية الذى له اهميته الفائقة ، سوف يسهم كثيرا في محاولات اعادة بناء هذه العلاقات على اساس عادل وديمقراطي ، وفي اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويستدعي تنفيذ البرنامج جهودا مشتركة من جميع الدول .

ولاحظت الدورة نموا في اقتصادات البلدان الاعضاء في المجلس وفي تبادل التعاون بينها في وقت تتزايد فيه خطورة التوتر الدولي بسبب سياسة المجابهة التي تتبعها القوى العدوانية للامبريالية ولاسيما الولايات المتحدة ، وبسبب سعيها الى

Digitized by UNOG Library

التفوق العسكرى . وتصعيد سباق التسلح الذى تسببه هذه الدوائر هو السبب الرئيسي في زيادة التزعزع الاقتصادى والسياسي في العالم وفي تزايد خطر وقوع حرب نووية .

ومازالت الحالة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية المتقدمة النمو تتسم بالتأزم وعدم الاستقرار ، وهما امران يضران بالتعاون الاقتصادى الدولي . فقد اشتدت الازمات النقدية والمالية ، بل ان التناقضات الاحتكارية بين البلدان الرأسمالية اصبحت أكثر حدة . وتحاول الدوائر الامبريالية في الولايات المتحدة ان تحل التناقضات ومصاعبها الذاتية على حساب شعبها هي وشعوب بلدان اخرى منها شعوب شركائها الغربيين ، وهي تلقي عبء الازمة على البلدان النامية . كما يتصاعد الهجوم على الحقوق الاجتماعية للعمال . وتستمر مستويات المعيشة في الانخفاض ، وتظل البطالة مرتفعة المعدل .

ويعمل التزايد الحاد في المصروفات العسكرية وفي عجز ميزانية الولايات المتحدة ، والارتفاع المصطنع في قيمة الدولار وأسعار الخصم ولاسيما في البنوك الامريكية ، وتزايد الحمائية لدى الدول الامبريالية ، وعدم المساواة في تبادل السلع ، على افساد التنمية السليمة للتجارة العالمية وعلى الاضرار بحالة البلدان النامية بالذات .

كذلك فان السياسة الانانية للبلدان الامبريالية تزيد مما تواجهه البلدان النامية من اعباء الديون الناجمة عن عدم تساويها في المركز مع القطاع الرأسمالي للاقتصاد العالمي .

وتؤيد البلدان الاعضاء في المجلس مطالب البلدان النامية في اعادة بناء العلاقات النقدية والمالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على اساس عادل وديمقراطي واستبعاد جميع أشكال القسر والعدوان الاقتصادى من العلاقات الدولية .

وتؤيد البلدان الاعضاء في المجلس ايجاد روابط تجارية واقتصادية وعلمية وتقنية تتسم بالنفع المتبادل وعدم التمييز بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، على اساس ان هذا يمكن ان ينجح في التشجيع على زيادة سلامة اقامة علاقات اقتصادية دولية وتعاون وأمن دوليين .

وتؤكد دورة المجلس من جديد الاقتراح الداعي الى اقامة علاقات بين المجلس والاتحاد الاقتصادى الاوروبي .

وتقوم بلدان المجتمع الاشتراكي دائما بمبادرات من أجل السلم . وهي تؤيد بقوة منع عسكرة الفضاء الخارجي . وتقترح انهاء سباق التسلح وسباق التسلح أولا وقبل كل شيء ؛ وانهاء اختبارات الاسلحة النووية ، والتجميد الفورى للترسانات النووية كي يتسنى عندئذ البدء في ادخال تخفيض جذرى على الاسلحة النووية والقضاء عليها نهائيا

Digitized by UNOG Library

في نهاية الامر ؛ كما تؤيد بقوة حظر وتصفية الاسلحة الكيميائية ؛ وابرام معاهدة بشأن الامتناع المتبادل عن استعمال القوة المسلحة وبشأن الحفاظ على العلاقات السلمية بين دول معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ؛ وتؤيد بقوة ايضا ابرام اتفاقات عملية بينها على عدم زيادة المصروفات العسكرية وعلى تخفيضها بعد ذلك .

ويمثل التعاون بين البلدان الاشتراكية وامكانياتها الاقتصادية والدفاعية عقبة رئيسية امام المخططات الامبريالية التي تهدد قضية السلم وتستهدف تأزيم التوتر الدولي وتقويض العلاقات الاقتصادية الدولية السليمة . وستواصل البلدان الاعضاء في المجلس خلال تعزيزها لوحدتها وللتعاون بينها اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحها الحيوية ولزيادة تعزيز استقلالها التقني والاقتصادى . وقد ظلت معاهدة وارسو والمبادرات التي اتخذتها الدول الاطراف فيها في مجال السياسية الخارجية تخدم قضية السلم طيلة ٣٠ عاما . وتأكدت مرة أخرى الاهمية الفائقة لهذه المنظمة في تنمية وتشجيع التعاون الكامل بين اعضائها بتمديد سريان معاهدة وارسو طيلة العشرين عاما المقبلة ، بما في ذلك احتمال تمديدها مرة أخرى لعشر سنوات أخرى . وفي الوقت نفسه اكدت الدول الاطراف في المعاهدة من جديد تصميمها على توسيع الحوار السلمي مع دول اخرى بروح من حسن النية والثقة ، وعلى الشروع في اجراءات دولية مشتركة متنوعة تخدم استتباب السلم والأمن العالميين ، وتزيل خطر وقوع حرب نووية ، وتوقف سباق التسلح على الارض وخصوصا سباق التسلح النووى ، وتمنع مثل هذا السباق في الفضاء الخارجي .

وجرى الاعراب في الاجتماع عن الاقتناع الجازم بأن التدابير التي استقر عليها رأى الدورة سوف تسهم في نجاح تنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادى الرفيع المستوى للبلدان الاعضاء في المجلس ، وتشجع على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الشقيقة ، وعلى مواصلة تكثيف وتحسين التعاون المتبادل بينها وكذلك قضية السلم والتقدم .

وجرى اجتماع الدورة في جو من الاجماع والصداقة الاخوية والتفهم المتبادل التام .

Digitized by UNOG Library